الممنوع من الصَّرف بين القدماء والمحدثين

م. د. اكتفاء مطر شرباك التميميّ
وزراة التربية، مديرية التربية الرصافة/ ٢
lktifamater1979@yahoo.com

الملخص

الممنوع من الصرف من المباحث التي نالت عناية النحويينَ والصرفيينَ جيلًا بعد جيل؛ إذ كان له شأن عظيم في مؤلفاتهم، ودارت حوله مناقشات وتعليلات، بعضها يعتمدُ التطورات العقليَّة والفلسفيَّة، وبعضها يلحظ المؤثرات الصوتيَّة في نطقِ الكلمات، وبعضها يجمعُ بينَ الاثنين جمعًا تعوزهُ التفصيلات، في حين يرى علماء معاصرون ردّ الأمر إلى عفويَّة المُتَكَلِّم، غير أنَّهم لم يقفوا عندَهُ وقفة تفصيلٍ وبيان شافٍ، يلمّ بأطرافه؛ لذا حَاولتُ في هذهِ الوريقات استطلاع آراء القدماء والمحدثينَ، والوقوف على أهمّ المحاور التي اختلفوا فيها مع شيء من التحليل والموازنة، ثمَّ أودعتُ في الخاتمة أهمَّ النتائجِ التي جاءَ بها البحثُ، وآملُ أنْ أكونَ قد وفقتُ فيما عزمتُ عليه.

الكلمات المفتاحية: الممنوع من الصرف، القدماء ، المحدثين.

Diptote Indeclinable Between the Ancients and the Moderns

Dr. Iktifa Matar Al - Tamimi
Ministry of Education, Directorate of Education Rusafa 2

Abstract

The diptote indefinable is one of the researches that got attention of grammar ians and morphologists generation after the others; it had a great affair in their works, there were discussions and explanations around it, some of them depend on mental and philosophical developments, others note sound effects in words' pronunciation, and others, and others gather the two together but it lacks details, while contemporary scholars see the matter being returned to the spontaneity of the speaker, However; they did not stop at it in details and a clear statement, ther for, in these papers, I tried to explore .

The opinions of the ancients and the modernists, and to stand on the most. Important axes on which I differ, with some analysis and balance. Then I deported in the conclusions the most important results of the research, I hope that I have succeeded in what I intended.

Keywords: Forbidden To Exchange, the Ancients, the Modernists.

تمهيد

الصرف لغة واصطلاحًا

الصَّرْفُ (لغةً): رَدُّ الشَّيْءِ عَنْ وَجْهِهِ، صَرَفَه يَصْرِفُه صَرْفاً فانْصَرَفَ، وصَرفْتُ الرَّجُلَ عَنِّي فانْصَرَفَ، والصَّرْفُ الحِيلةُ، والصَّرْفُ: أَن تَصْرِفَ إِنْسَانًا عَنْ وجْهٍ يُرِيدُهُ إِلَى مَصْرِفٍ غَيْرِ ذَلِكَ. وصَرَّفَ الشيءَ: أَعْمله فِي غَيْرِ وَجْهٍ كأَنَّه يَصرِفُه عَنْ وَجْهٍ إِلَى وَجْهٍ آخر، وتَصارِيفُ الأُمورِ: تَخالِيفُها، [أي: تقاليبها]، والصَّرْفُ: حِدْثان الدَّهْرِ، اسْمٌ لَهُ لأَنه يَصْرِفُ الأَشياء عَنْ وجُوهها، والصَّرْفُ: المَيْلُ، والعَدْلُ الاسْتِقامةُ، وقيل: الزِّيادةُ والفضلُ، والصرفُ: التبيين، من قوله تعالى: ﴿وَصَرَّفْنَا الْآيَاتِ﴾ [الأحقاف:

٢٧]، وصَرْفُ الحَدِيثِ تَزْيِينُه والزِّيادةُ فيه (ابن سيده، ٢٠٠٠م، ج٨، ص٣٠١– ٣٠٣)، و(ابن منظور، ١٤١٤هـ، ج ٩، ص ١٨٩– ١٩١).

وقالوا في حديثِ الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم): «لَا يقبل الله منه صَرْفًا ولا عدلًا»: إنَّ الصّرْف التَّوْبَة وَقيل: النَّافِلَة وَقيل: الِاكْتِسَاب (ابن الجوزي، ١٤٠٥هـ– ١٩٨٥م، ج١، ص ٥٨٥– ٥٨٦)، و(ابن الأثير، ١٣٩٩هـ– ١٩٧٩م، ج ٣، ص ٢٤).

والصّرْفُ اصطلاحًا إِنَّمَا هُوَ التَّنْوِين (المبرّد، ١٤٣١هـ–٢٠١٠م، ج٣، ص ١٧١)، يقولُ ابنُ هشام: «الصَّرْفُ: هو التنوينُ الدالُّ على مَعْنًى يكون الاسمُ به أمْكَنَ وذلك المعنى هو عدمُ مشابهته للحرف والفعل كـ(زَيْدٍ) و(فَرَسٍ)» (ابن هشام، ١٩٧٩م، ج٤، ص١١٥).

فالصرفُ هو التنوين في اصطلاح النحويين.

المبحث الأول: التنوين

وُيراد به: «نون ساكنة، تلحق الآخر، تثبت لفظًا، وتسقط خطًا» (المراديّ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م، ١٤٤)، وهو على ستةِ أقسام (الأربيليّ، (د. ت)، ص ٧١) على الأشهر، أربعة خاصّة بالاسم، هي تنوين التمكين وتنوين التنكير وتنوين العوض وتنوين المقابلة (ابن عقيل، ١٤٠٠هـ– ١٩٨٠م، ج ١، ص ١٧– ١٢٠)، و(عباس حسن، ١٩٦١م، ج١، ص٣٣). واثنان يشتركُ فيهما الفعل والاسم والحرف، وهما تنوين الترنُّم، وتنوين الغالي (المراديّ، ١٤١٣هـ– ١٩٩٢م، ١٤٤)، و(ابن عقيل، ١٤٠٠هـ– ١٩٨٠م، ج ١، ص ١٢٠)، و(عباس حسن، ١٩٦١م، ج١، ٤٢).

وجمهورُ النحويينَ قصر تنوين التنكيرِ على ما يلحقُ بعض الأعلام، كالعلمِ المختوم بـ(ويه)، نحو: (سيبويه) و(نفطويه) و(عمرويه)، وعلى ما يلحق بعض أسماء الأفعال والأصوات، مثل: (صه)، و(مه)، و(غاق)، وغيرها، فإذا قيل على سبيل المثال: (مررت بسيبويه وبسيبويه آخر)، يكون الأول: معرفة، والثاني: نكرة. والشيء نفسه يُقالُ في: (صَهْ وصَهٍ)، فـ(صَهْ) بسكون الهاء: طلب السكوت عن حديث معيّن، فهو معرفة، أمَّا (صَهٍ) بتنوين الهاء، فهو طلب السكوت عن مطلق الحديث، لا عن حديثٍ مخصوص، وبذلك تكونُ نكرة (المراديّ، ١٤١٣هـ– ١٩٩٢م، ص ١٤٤)، و(ابن عقيل، ١٤٠٠هـ– ١٩٨٠م، ج ١، ص ١٧)، و(السيوطيّ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م، ج ٢، ص٧٩)، و(عباس حسن، ١٩٦١م، ج١، ص ٣٥– ٣٨).

غير أنَّ هناك مَنْ ندَّ عن هذه القاعدة، فابنُ جنيّ يرى أنَّ التنوين علامة التنكير، ولم يخصصه بنوع واحد كما فعل الجمهور، وهذا يُفهم من قوله: «فإنَّ التنوين دليل التنكير... فإن قلت: فإذا كان الأمر كذلك فما بالهم نوَّنوا الأعلام كـ(زيد) و(بكر)، قيل: جاز ذلك؛ لأنَّها ضارعت بألفاظها النكِرات إذ كان تعرّفها معنويًّا لا لفظيًّا؛ لأنَّه لا لام تعريف فيها ولا إضافة» (ابن جنِّي، ١٩٥٢م، ج ٣، ص٢٤٠).

وإلى مثل هذا ذهب الأستاذ إبراهيم مصطفى، إذ قال: «ومعنى التنوين غير خفي، فهو علامة التنكير، وقد وضعت العرب للتعريف أداة تدخل أول الاسم، هي: (أل)، وجعلت للتنكير علامة تلحقه، هي: (التنوين)... وسيكون أوسع شقة للخلاف بينها وبين النحاة في العلم، فهم يرون أنَّ حقَّه التنوين، وأنَّه لا يحرمه حتى تتحقّق فيه علّتان من موانع الصرف، ونرى أنَّه لا ينوّن كما ينوّن غيره من المعارف، ولا يدخله علم التنكير حتى يكون فيه نصيب من معنى التنكير» (إبراهيم مصطفى، ١٩٣٧م، ص ١٦٥– ١٦٦).

فهو يرى أن التنوين علم على التنكير، ولا عبرة عنده بتنوين بعض الأسماء المعارف، نحو: (مُحَمَّد) و (زَيْد)؛ لأنَّ في ذلك لمحًا إلى أصلها الذي نُقلت عنه هذه الأعلام، فـ«الأصلُ في كلِّ علم ألَّا يُنون، وأنَّه أنَّما يُنون إذا قُصد إلى تنكيره، وأنَّه يكون آنس بالتنوين، إذا كان لهُ فيه أصل» (إبراهيم مصطفى، ١٩٣٧م، ص ١٨٥).

وفسَّر ذلك المستشرق الألمانيّ (برجشتراسر) بقوله: «من الممكن أن يكونَ التنوينُ قد كان في الأصلِ أداة للتعريف، ثمَّ ضعف معناه المعرف، فقامَ مقامه الألف واللام، فصار التنوينُ علامةً للتنكير، فإذا كان الأمر كذلك؛ فهمنا سبب وجود التنوين في كثير من الأعلام القديمة، نحو: (عمْرو) و(زيْد)، ونفهم أيضًا سبب انعدامه في بعضها، نحو: (عمر) و(طلْحة) و(هنْد)، فإنَّ العلمَ مُعرّف في نفسه لا يحتاج إلى علامة للتعريف» (برجشتراسر، ١٩٨٢م، ص ١١٩)، وقال أيضا: «وحقيقةُ الأمرِ أنَّ التنوينَ إن

كان علامة التنكير... فربما كانَ في الأصلِ علامة للتعريف» (برجشتراسر، ١٩٨٢م، ص ١١٨)، ويرى أنَّ أصل التنوين هو التمييم (يعني وجود الميم في آخر الاسم للتعريف)؛ إذ ذكر أنَّ للتمييم آثارًا من معنى التعريف في الأكديَّة العتيقة (برجشتراسر، ١٩٨٢م، ص ١١٨).

وأُخذ عليه أمران (عوض المرسي ، ١٩٨٢م، ص ٩٤):

- **الأول:** أنَّه جعلَ ما كانَ علامةً على معنى في أصل وضعه أصبح علامة على ضد هذا المعنى، ولم يغب هذا عن (برجشتراسر) فأجاب عن ذلك بقوله: «إنَّ مثل ذلك ليس بمحال في حياة اللسان، وقد نشاهد في تاريخ الآرامية، طبق ما فرضناه، من تبادل التعريف والتنكير» (برجشتراسر، ١٩٨٢م، ص ١١٨).
- **والأمر الثاني:** لا يسلم أنَّ التنوين أصبح علامة للتنكير، إلَّا أن يكون مراده أنَّ من بعض دلالالته التنكير.

وذهب السامرائيّ إلى ما ذهب إليه (برجشتراسر) فيرى أنَّ التنوين أداة للتعريف في الأصل، غير أنَّه لم يعدّه علامة للتنكير، فقال: «إن التنوين أو التمييم– وهي أداة صوتية في آخر الكلمة– ربَّما قصد بها التنبيه والإشارة، ثمَّ فقدت مكانها فصارت (أل) في أول الكلمات للتعريف... وينبني على هذا أنَّنا لا نستطيع الجمع بين (أل) و(التنوين) في كلمة واحدة؛ لأنَّهما يدلان على شيء واحد، ولأنَّ طبيعة الكلمة العربية أو وحدتها الصوتيَّة لا تسمح بالجمع بينهما في لفظ واحد» (إبراهيم السامرائيّ، ١٩٨٣م، ١٥٠)، وذكرَ أيضا: «إنَّ التعريف باللام وإنَّ التنكير بالتنوين شيء واحد، والذي يعين في إثبات صحّة هذه الدعوى ما نجده في اللغة الأكديَّة العتيقة، كنصوص (حمورابي) من التمييم، الذي يقابل التنوين، والتمييم في تلك النصوص لا يقيّد الكلمة بالتنكير، فهو يدخل على الألفاظ عمومًا، لا فرق بين معرفة ونكرة، كما أنّه لا يوجد أداة للتعريف» (إبراهيم السامرائيّ، ١٩٨٣م، ١٤٨).

وممَّا يضعف قول السامرائيّ ما ذهب إليه المستشرق (بروكلمان)؛ إذ ذهب إلى أنَّ العربية الشمالية والجنوبية تمتلك أداة للتنكير، فيقول: تمتلك العربية الشمالية والجنوبية في الاستعمال الحي رمزًا أو أداة للتنكير وهي في الأخيرة النهاية: (m) (التمييم)، التي يُرجّح أنَّها مختصرة من (ما)، بمعنى: (شيء ما)، التي لا تزال مستعملة بهذا المعنى في العربية الشمالية، وقد تحولت (الميم) إلى (نون) في العربية الشماليَّة» (كارل بروكلمان، ١٩٧٧م، ١٠٣).

والحقُّ أنَّ ما ذهب إليه جماعة من المحدثين من أنَّ (أل) و(التنوين) بمعنى واحد، فلا يصح الجمع بينهما، قد سبق أن فسره ابن جنيّ وإن كان تفسيره لا يخلو من التعقيد؛ إذ قال: «اعلم أنَّ التضادّ في هذه اللغة جارٍ مجَرى التضادّ عند ذوي الكلامِ، فإذا ترادف الضدّان في شيء منها كان الحكم منهما للطارئ فأزال الأوّل، وذلك كلامِ التعريف إذا دخلت على المنوّن حُذِف لها تنوينه كرجل والرجل وغلام والغلام، وذلك أن اللام للتعريف والتنوين من دلائل التنكير، فلمَّا ترادفا على الكلمة تضادّا فكان الحكم لطارئهما وهو اللام» (ابن جنِّي، ١٩٥٢م، ج ٣، ص٦٢).

المبحث الثاني: الممنوع من الصرف

تُقسم الاسماء المعربة من حيث الصرف والمنع من الصرف على ضربين:

الأول: الاسم المتمكن.

الثاني: الاسم غير المتمكن.

أولا– الاسم المتمكن: وهو المعرب، ويقسم على ضربين أيضا:

- متمكن أمكن: هو الاسم المنصرف الذي «الذي لا يشبه الفعل ... يرفع في موضع الرفع، ويجر في موضع الجر، وينصب في موضع النصب، ويُنوّن» (ابن السراج، ١٩٨٨م، ج١، ص٥٠)، نحو: (جاء زيدٌ)، و(رأيت زيدًا) و(مررت بزيدٍ).
- متمكن غير أمكن: هو الاسم المعرب غير المنصرف لمشابهته الفعل، يقول سيبويه: «واعلم أن ما ضارع الفعلَ المضارِعَ من الأسماء في الكلام ووافقه في البناء أُجرَى لفظُه مُجرى ما يَستثقِلون ومنعوه ما يكون لَما يَستخفُّونَ ... فيكون في موضع الجرَّ مفتوحًا» (سيبويه، ١٤٠٨هـ–١٩٨٨م، ج١، ص٢١).

فالاسم المعرب المتمكن غير الأمكن هو الاسم الممنوع من الصرف؛ لكونه شابه الفعل المضارع، فُمنع ممَّا مُنع منه الفعل المضارع، أي: «لَا يدْخلهُ خفض وَلَا تَنْوِين لِأَن الْأَفْعَال لَا تتخفض وَلَا تنون؛ فَلَمَّا أشبهها، جرى مجْراهَا في ذَلِك» (المبرّد، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م، ج٣، ص ٣٠٩).

ثانيًا: الاسم غير المتمكن: هو الاسمُ المبني الذي يلزمُ حالةً واحدة من حالات الإعراب جميعها، ولا تظهر عليه حركات الإعراب؛ لشبهه بالحروف.

فالفرق بين الاسم المنصرف والذي لا ينصرف ينحصر في أمرينِ (سيبويه، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، ج١، ص٢٢)، (المبرّد، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م، ج٣، ص ٣١٣)، و(عوض المرسي، ١٩٨٢م، ١٤٠):

الأوّل: أنَّ الأوّل يُعرب بالحركات الأصلية، رفعًا ونصبًا وجرًا.

والثاني: أنَّه يُنوَّن في جميع حالاته الإعرابية، إلَّا إذا وجد ما يمنعُ من التنوين.

أمَّا الاسم الممنوع من الصَّرف فإنَّه يُرفع وعلامة رفعه الضمة، ويُنصب وعلامة نصبه الفتحة، ويُجرّ وعلامة جره الفتحة، ولا يُنوَّن، وذلك بشرطينِ:

أحدهما: ألَّا يُضاف.

والآخر: ألَّا يكون مبدوءًا بـ(أل) التعريف.

وجوَّزَ الكوفيون وجماعة من البصريين للضرورة ترك صرف المنصرف، بعلَّة العَلَمية دون غيرها من الأسباب (الرضيّ، ج١، ص١٠٧).

وبناءً على ما تقدَّمَ يكون أعلى الأسماء مرتبةً هو الاسم المتمكن الأمكن (المعرب المنصرف)؛ لأنَّه احتوى سمتين من أهمّ السمات، هما: الإعراب، والصرف (التنوين)، نحو: (هذا رجلٌ وفرسٌ)، و(رأيتُ رجلًا وفرسًا)، و(مررتُ برجلٍ وفرسٍ). وقد لا تظهر هاتان السمتان: (الإعراب والتنوين) على الاسم، وإنَّما تكون حركة الإعراب مقدّرة، نحو: (هذه عصًا ورحًى)، و(رأيتُ عصًا ورحًى)، و(مررتُ بعصًا ورحًى).

ثمَّ يليه الاسم المتمكن غير الأمكن، وهو المعرب غير المنصرف، الذي لا يدخلهُ الجرّ (الكسر)، ولا التنوين، نحو قوله تعالى: ﴿**وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا**﴾ [النساء: ٨٦]، فعلامة جر: **(بِأَحْسَنَ)** الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنّه ممنوع من الصرف.

ويأتي الاسمُ غير المتمكن (المبني) في المرتبةِ الثالثةِ؛ لأنَّه خلا من علاماتِ التنوين (ابن يعيش، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، ج١، ص٥٧)، و(مدلج، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد (١٩)، ٢٠٠٥م، ص ٩٥)، نحو: (جاء الذي أحبُّه)، و(رأيتُ الذي أحبُّه)، و(مررتُ بالذي أحبُّه)، فكلمة (الذي) مبنية؛ لذلك لزمت حالة واحدة من الإعراب.

المبحث الثالث: العلل المانعة للصرف

أجمعَ النحويونَ على أنَّ الاسم يُمنع من الصرف اذا اجتمعت فيه علّتان من عللٍ تسع، أو علَّة واحدة تقوم مقام العلّتين. والعلل التسع هي: العدل، والتعريف، والصفة، والعجمة، والتركيب، والتأنيث، والألف والنون الزائدتان، ووزن الفعل، وصيغة منتهى الجموع (سيبويه، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، ج١، ص٢١)، و(المبرّد، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م، ج٣، ص ٣٠٩)، و(ابن السراج، ١٩٨٨م، ج٢، ص٧٩).

غير أنَّ السيرافيّ عدّها عشرة، وذلك بقوله: «ونقصان التمكّن في الاسم أنّ يدخل عليه ما يثقله ممَّا هو فرع فيه غير أصل، وذلك عشرة أشياء: وزن الفعل، وشبهه، والصفة، والتأنيث، والتعريف، والجمع والعدل، والعجمة، وزيادة الألف وحدها، والألف والنون في آخر الاسم، وجعل الاسمين اسمًا واحدًا» (السِّيرافيّ، ١٤٢٩هـ -٢٠٠٨م، ج٣، ص٤٥٤).

والعلَّة التي تقومُ مقام علّتين: التأنيث اللازم، وهو ما كان بالهمزة، نحو: (حمراء)، أو بالألف، نحو: (حُبلى). وصيغة منتهى الجموع، وهو ما جاء على وزن: (مفاعل)، أو (مفاعيل)، نحو: (مساجد)، و(مفاتيح).

وهذا لا يعني أنَّه يجب أن يجتمعَ في كلِّ اسمٍ سببان؛ لكي تمنعاه من الصرف؛ إذ يمكن أن يأتي سببٌ واحد يقوم مقام السببين (ابن يعيش، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م، ج ١، ص٥٩)، و(ابن الناظم، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م، ٤٥٠)، و(الصّبان، ١٤١٧هـ –١٩٩٧م، ج ٣، ص٣٣٧). على رأي أكثر النحويين.

ويبدو أنَّ صرفَ الاسمِ الممنوع من الصرف لعلَّة واحدة تقوم مقام علّتين إنَّما هو في حقيقته ممنوع من الصرف لعلّتين اثنتين استنادًا إلى ما فصّل ذكره النحويون، فالاسم الذي تلحقهُ ألف التأنيث في آخره يُمنع من الصرف؛ لعلّتين (عبد الكريم مدلج، ٢٠٠٥م، ص ١٠٠):

الأولى: لزوم الألف للاسم، وهذا يعني أنَّها جزء من بنيته.

والثانية: تأنيث الاسم، والتأنيث فرع على التذكير.

ذكرَ ابنُ السراج أنَّ: «هذه التي تدخلها الألف يبنى الاسم لها وهي لازمة وليست كالهاء التي تدخل بعد التذكير، فصارت للملازمة والبناء كأنَّه تأنيث آخر» (ابن السراج، ١٩٨٨م، ج٢ ص٨٣– ٨٤)، ويقولُ ابنُ الناظم: «ففي المؤنث بها فرعية في اللفظ، وهي لزوم الزيادة، حتى كأنَّها من أصولِ الاسم، فإنَّه لا يصحّ انفكاكها عنه، وفرعيَّة في المعنى، وهي دلالته على التأنيث، ولا شبهة أنَّه فرع على التذكير» (ابن الناظم، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م، ص ٤٥١).

وتكشفُ لنا نصوصُ النحويينَ أنَّ الجمع المماثل لـ(مفاعل) أو (مفاعيل) أو ما شابه ذلك فيه علّتان منعتاه من الصرفِ أيضا (عبد الكريم مدلج، ٢٠٠٥م، ص ١٠٢).

الأولى: نهاية الجمع، إذ لا جمع بعده.

الثانية: عدم النظير في الآحاد.

يقولُ الزجاج: «وإنَّما منعَهُم من صرفِ هذا المثال: أنَّه جمع، وأنَّه على مثال ليس يكون في الواحد» (الزجاج، ١٣٩١هـ– ١٩٧١، ص ٤٦)، وذكر الرضيّ: « لما لم يكن له في الآحاد نظير، أشبه الأعجميّ الذي لا نظير لهُ في كلامِ العرب، ففيه الجمع وشبه العجمة، وعلى هذا ففيه سببان، لا سبب كالسببين» (الرضيّ، ١٣٩٨هـ– ١٩٧٨م، ١١٢/١)، وقال الصبان: «فإنَّ الجمع متى كان بهذه الصفة، كان فيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الآحاد العربية وفرعيَّة المعنى بالدلالةِ على الجمعيَّة، فاستحقَّ منع الصرف» (الصّبان، ١٤١٧هـ –١٩٩٧م، ج٣، ص٣٥٥).

وبهاتينِ العلّتينِ تطّرد القاعدة في الممنوع من الصرف، وتغدو كلُّ الأسماء الممنوعة من الصرف فيها علّتان، وليس هناك علّة قامت مقام علّتين (عبد الكريم مدلج، ٢٠٠٥م، ص ١٠٢).

وهذهِ العلل تقرّبُ الاسمَ من الفعل فيشبهه، والأفعال لا تجرُّ ولا تُنوَّن، فلمَّا أشبهها جرى مجراها في ذلك.

فالعلّةُ في منعِ الصرفِ إذن عندَ النحويينَ مشابهة الفعل، قالَ سيبويه: «فجميع ما يترُكُ صرفهُ مضارَعٌ به الفعل، لأنّه إنما فُعِل ذلك به لأنه ليس له تمكُّنُ غيره، كما أنَّ الفعل ليس له تمكّنُ الاسم» (سيبويه، ١٤٠٨هـ–١٩٨٨م، ج١، ص٢٣)، وليس المُراد بالمشابهة هنا في المادة اللغويَّة، بل مدار الأمر يقوم عندهم على الخفَّة والثقل، فلَّما كان الفعل عندهم أثقل من الاسم، حُرم ما شابهه في الثقل التنوين، وما لم يشابهه كان خفيفًا منصرفًا (فاضل السامرائيّ، ١٩٨٩م، ٢٧٤/٣)، إذ يقولُ سيبويه: «وأعلم أنَّ بعض الكلام أثقلُ من بعض، فالأفعالُ أثقلُ من الأسماء لأنّ الأسماء هي الأُولَى، وهي أشدُّ تمكّنا، فِمن ثم لم يَلحقها تنوينٌ ولحقها الجزْم والسكون» (سيبويه، ١٤٠٨هـ–١٩٨٨م، ج١، ص٢٠– ٢١).

فالنحويون يرونَ أنَّ الاسمَ لا ينصرف إذا كان هناكَ موضع يستثقل به التنوين، وهو بذلك يكونُ مشابهًا للفعل؛ لأنَّ الأفعال لا تُتخفض ولا تُنوّن، وهذا الشبه يكون في اللفظ، ويكون في المعنى؛ لأنَّ هناك فرعيتين في الفعل عن الاسم (المبرّد، ١٤٣١هـ– ٢٠١٠م، ج٣، ص ١٧١، ٣٠٩)، و(ابن السراج، ١٩٨٨م، ج٢، ص٨٠)، و(الرضيّ، ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م، ج١، ص ١٥٧– ١٥٨):

إحداهما: أنَّ الاسمَ، وهو مصدر الاشتقاق، والفعل فرع منه، وهي فرعيَّة راجعة إلى اللفظ.
والأخرى: أنَّ الفعلَ لا بدَّ لهُ من الفاعل، ولا يكون إلَّا اسمًا، وهي فرعيَّة راجعة إلى المعنى.
فإذا وُجِدَت هاتانِ الفرعيتانِ في الاسمِ فقد أشبه الفعل، فيثقل ويُمنع من الصرف، وإذا اختلّت هذه الشروط لم يُمنع من الصرف.

المبحث الرابع: رأي القدماء والمحدثين في العلل المانعة للصرف

أضحتِ العللُ المانعةُ للصرفِ محورَ خلافِ واهتمامِ الباحثينَ القدماء والمحدثين، ولعلَّ من أبرزهم: السهيليّ؛ إذ ذكر في أماليه: أنَّ من تعليلاتِ النحويين ما يشتملُ على ضروبٍ من التحكم، وأنواع من التناقض، فمن ذلك جعلهم التعريف فرعًا، ولم يجعلوا التصغير فرعًا للتنكير، والمعتلّ من الأسماء فرعًا للصحيح، ومن التحكّمِ حصرهم التعليل على علّتين فصاعدًا، ومنه أيضًا منعه الخفض والتنوين، ولم يمنع ما هو ممنوع على الأفعال غير هذين، كالتثنية والجمع والتعريف، والإضافة وغير ذلك (السهيليّ، ١٩٦٩م، ص١٩– ٣٩).

وذهب إلى أنَّ العلّةَ في منعِ الصرفِ في الأسماء «استغناؤها عن التنوينِ الذي هو علامة للانفصال، وإشعار بأنَّ الاسمَ غير مضاف إلى ما بعدهُ، ولا متّصل به» (السهيليّ، ١٩٦٩م، ص٢٤– ٢٥).

ورفضَ ابنُ مضاء القرطبيّ أيضًا تلكَ العلل، ودعا إلى الإبقاءِ على العللِ التي تلازمُ عدم الانصراف، أي أنَّ بعضَ الأسماء مُنعت من الصرف كما حدث في الأفعال، التي حُمِلَت في إعرابها على الأسماء، وبيَّن أنَّ من الأسماءِ ما هو أشدّ شبهًا بالأفعال، ومع ذلك لا تُمنع من الصرف، نحو (إقامة). فهي تدلُّ على الحدث، كما ما يدلُّ عليه الفعل، وتعملُ عملَ الفعل أيضًا، ثمَّ هي مؤنثة، وتأتي مؤكِّدة له، والمؤكِّد تابع للمؤكَّد، كما أنَّ الصفة تابعة للموصوف، ففيها من الفروع والعلل: الدلالة، والعمل، والتأنيث، والتأكيد ، ومع ذلك كلّه لا تمنع من الصرف (ابن مضاء، ١٩٨٢م، ص ١٣٦– ١٣٧).

وتمسَّكَ بعضُ المحدثينَ (طارق نجم، ١٩٩٦م، ٦٧) بما ذهبَ إليه (برجشتراسر)، فتقررَ عندهم أنَّ الأصلَ عدم الانصراف؛ لأنَّ المفردات المصروفة أقلّ من غير المصروفة، وهذا مبنيّ عندهم على أنَّ الأفعالَ والحروفَ لا حظَّ لها من التنوين، وكذلك الأسماء المبنية، والأسماء المعربة بعضها مصروف، وبعضها الآخر غير مصروف، وبهذا اتَّضح لديهم أنَّ الممنوعَ من الصرفِ هو الغالبُ في كلامِ العربِ.

ولا أقولُ بهذا الرأي، وذلك بالاستقراء فالأصلُ في الأسماء الصرف؛ ولهذا سعى النحويون إلى حصرِ الأسماءِ الممنوعةِ من الصرف؛ لأنَّها أقلّ، يقولُ بعضُ النحويينَ: «الْأَصْلَ فِي الْأَسْمَاءِ الصَّرْفُ؛ لذا لم يمنع السبب الواحد اتفاقًا، ما لم يعتضد بآخر يجذبهُ عن الأصالةِ إلى الفرعيَّة» (السيوطيّ، ١٩٩٩م، ج٢ ص٤١).

وأمَّا ما ذُكر بشأنِ الأفعال والحروف، فليس ذلك داخلًا في دائرةِ البحث، ويبدو أنَّ القولَ بهذا الرأي لا يبعد أن يكون تأثُّرًا بما ذهب إليه (برجشتراسر)؛ إذ عدَّ الممنوع من الصرف من غرائبِ اللغةِ العربيةِ، واستدلّ على حداثته بأنَّ كلَّ الأسماء الممنوعة من الصرف يمكنُ صرفها في الشعر، والشعرُ كثيرًا ما يحافظُ على القديم، بخلافِ الحديث» (برجشتراسر، ١٩٨٢م، ص ١١٨).

وفي الختامِ يمكنُ القول إنَّ العربَ الأوائل قد نطقوا بالممنوع من الصرف هكذا بفطرتهم، وطبيعتهم لا لسببٍ آخر، ولا حاجة لذكر علل جدلية وافتراضات بعيدة عن واقع اللغة، بل ينبغي أن يُكتفى بذكر العلل التي فيها تعزيز للحكم النحويّ، وتفسير للواقع اللغويّ.

ويمكنُ إجمالُ أهمّ النتائجِ التي جاءَ بها البحثُ بما يأتي:

- الممنوعُ من الصرفِ من الموضوعاتِ التي شغلتِ الدرسَ النحويّ في عصوره المختلفة، وعدَّه بعضُهم أنَّه من غرائبِ اللغةِ العربيةِ.
- كانت ولا تزال العلل المانعة للصرفِ محورَ اهتمام الباحثين القدماء والمحدثين، فردَّها جماعةٌ، وتأوَّلها آخرون.
- رجَّح بعض الباحثين أنَّ الاسم الممنوع من الصرف لا بدَّ أن تكون فيه علّتان؛ لكي يُمنَع من الصَّرف، وليس هناك علَّة قامت مقام علّتينِ.
- يرى معظمُ النحويين أنَّ الصرفَ أصلٌ في الأسماء، والمنعَ فرعٌ عليه، لكنَّ هناك مَنْ ذهبَ إلى أنَّ الأصلَ عدم الانصراف.

- إنَّ العرب الأوائل نطقوا بالممنوع من الصرف هكذا بفطرتهم وطبيعتهم لا لسببٍ آخر، ولا حاجة لذكر علل جدليَّة، وافتراضات بعيدة عن واقع اللغة، بل ينبغي أن يُكتفى بذكر العلل التي فيها تعزيز للحكم النحويّ، وتفسير للواقع اللغويّ.

المصادر:

- ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عبد الكريم الشيباني الجزريّ (٦٠٦هـ)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود مُحَمَّد الطناحيّ، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- الأربيليّ، علاء الدين بن علي بن بدر الدين بن مُحَمَّد، جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، قدم له: مُحَمَّد حسن الموسويّ، منشورات المكتبة الحيدرية، النجف الأشرف، (د. ت).
- برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، ترجمة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض، ١٩٨٢م.
- بروكلمان، كارل، فقه اللغات السامية، ترجمة: رمضان عبد التواب، مطابع جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٩٧٧م.
- ابن جنِّي، أبو الفتح عثمان (٣٩٢هـ)، الخصائص، تحقيق: محمد عليّ النجار، طبعة دار الكتب المصرية، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٥٢م.
- ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (٥٩٧هـ)، غريب الحديث، تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين القلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- حسن، عباس، النحو الوافي، دار المعارف، الطبعة الثالثة، القاهرة – مصر، ١٩٦١م.
- الرضي، رضيّ الدين محمد بن الحسن الاستراباديّ (٦٨٨هـ) ، شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.
- الزجاج، أبو إسحق إبراهيم بن السري بن سهل، ما ينصرف وما لا ينصرف، تحقيق: هدى محمود قراعة، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، ١٣٩١هـ- ١٩٧١م.
- السامرائيّ، إبراهيم، فقه اللغة المقارن، الطبعة الثالثة، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٣م.
- السامرائيّ، فاضل صالح، معاني النحو، مطبعة التعليم العالي، الموصل، ١٩٨٩م.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل البغداديّ (٣١٦هـ)، الأصول في النحو العربيّ، تحقيق: د. عبد الحسين الفتليّ، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، بيروت ، ١٩٨٨م.
- السهيليّ، أبو القاسم عبد الرحمن عبد الله الأندلسيّ (٥٨١هـ) ، أمالي السهيليّ في النحو واللغة والحديث والفقه، تحقيق: مُحَمَّد إبراهيم البنّا، مطبعة السعادة ، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٦٩م.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة، القاهرة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي (٤٥٨هـ)، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت ، ٢٠٠٠م.
- السِّيرافيّ، أبو سعيد الحسن بن علي بن عبد الله (٣٦٨هـ)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعليّ سيّد عليّ، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت – لبنان، ١٤٢٩هـ -٢٠٠٨م.
- السيوطيّ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ) ، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: محمد عبد القادر الفاضليّ، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٩م.

- السيوطيّ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ)، همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى، بيروت لبنان، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.
- الصّبان، مُحَمَّد بن علي، (١٠٢٥هـ)، حاشية الصّبان على شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى، بيروت – لبنان، ١٤١٧هـ– ١٩٩٧م.
- عبد الله، طارق نجم، علّة منع الصرف في التراث النحويّ، ، دار الكرام، بيروت– لبنان، ١٩٩٦م.
- عقيل، بهاء الدين عبد الله (٧٦٩هـ) ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار مصر للطباعة والنشر، الطبعة العشرون، القاهرة، ١٤٠٠هـ– ١٩٨٠م.
- المبرّد، أبو العباس مُحَمَّد بن يزيد (ت٢٨٥هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ١٤٣١هـ–٢٠١٠م.
- المراديّ، الحسن بن قاسم (ت٧٤٩هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوه ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت– لبنان، ١٤١٣هـ– ١٩٩٢م.
- المرسي، عوض جهاوي، ظاهرة التنوين في اللُّغة العربية، القاهرة، ١٩٨٢م.
- مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٣٧م.
- ابن مضاء، أبو العباس بن أحمد بن عبد الرحمن القرطبيّ (٥٩٢هـ)، الردّ على النُّحاة ، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ١٩٨٢م.
- ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين الأنصاريّ الرويفعيّ الإفريقىّ (٧١١هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.
- ابن الناظم، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (٦٨٦ هـ)، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.
- ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاريّ (٧٦١هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، دار الجيل، الطبعة الخامسة، ١٩٧٩م.
- ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء الموصليّ (٦٤٣هـ)، شرح المفصل، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت – لبنان، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

البحوث المنشورة:

- مدلج، عبد الكريم مصطفى، في الممنوع من الصرف: التمكن والمشابهة والعلّة، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد (١٩)، ٢٠٠٥م.